الحروف العربية أصلح الحروف لكتابة اللغات

إن الأمم التى تعتمد على الحروف العربية فى كتابتها أكثر عدداً من كل مجموعة عالمية تعتمد فى الكتابة على الحروف الأبجدية ، ما عدا مجموعة واحدة ، وهى مجموعة الأمم التى تعتمد فى كتابتها على الحروف اللاتينية .

لأن الحروف العربية تستخدم لكتابة اللغة العربية ، واللغة الفارسية ، واللغة الأوردية ، واللغة التركية ، واللغة الملاوية ، وبعض اللغات التى تتصل بها فى الجزر المتفرقة بين القارات الثلاث : إفريقية وآسيا وأستراليا .

ونسبة الكاتبين بين هذه الأمم أقل فى هذا العصر من نسبة الكاتبين بين أبناء الأمم التى تعتمد على الحروف اللاتينية .

ولكن الأمر فى صلاح الحروف للكتابة لا يعود إلى كثرة الأفراد الذين يكتبونها ، بل إلى أنواع اللغات التى تؤدى ألفاظها وأصواتها .

وعلى هذا الاعتبار تكون الحروف العربية أصلح من الحروف اللاتينية أضعافاً مضاعفة لكتابة الألفاظ والأصوات ؛ لأنها تؤدى من أنواع الكتابة ما لم يعهد من قبل فى لغة من لغات الحضارة .

فالحروف اللاتينية تستخدم للكتابة فى عائلة واحدة من العائلات

اللغوية الكبرى ؛ وهى العائلة « الهندية الجرمانية » .

وهذه العائلة الجرمانية هى العائلة التى يقوم فيها تصريف الكلمات على « النحت » أو على إضافة المقاطع إلى أول الكلمة أو آخرها ، وتسمى من أجل ذلك باللغات « الغروية » من الغراء اللاصق فى أدوات البناء والنجارة.

أما الحروف العربية فهى تقوم بأداء الكتابة بهذه اللغات وبكثير غيرها فهى تستخدم لكتابة الفارسية والأوردية وهما من لغات النحت ، أو من عائلة اللغات الغروية.

وتستخدم لكتابة التركية وهى من العائلة الطورانية ويرجعون فى تصريف ألفاظها إلى النحت تارة وإلى الاشتقاق تارة أخرى ، فهى وسط بين اللغة الفارسية واللغة العربية .

وتستخدم الحروف العربية بطبيعة الحال لكتابة لغة الضاد المميزة بمخارجها الواضحة ، الدقيقة ، بين جميع اللغات ، وهى أعظم لغات الاشتقاق التى اشتهرت باسم العائلة السامية .

وتكتب بالحروف العربية لهجات ملاوية تتفرع على لغات المقاطع القصيرة والنبرات الصوتية المنغومة ، ويختلفون فى نسبتها إلى إحدى العائلات الثلاث حتى اليوم ، لأنها مستقلة بكثير من الخصائص وقواعد التصريف ، ولعلها عائلة مستقلة من العائلات اللغوية الكبرى تشعبت فروعها لتفرق الناطقين بها بين الجزر المنعزلة .

وقد استطاعت هذه الأمم جميعاً أن تؤدى كتابتها بالحروف العربية دون أن تدخل عليها تعديلا فى تركيبها ولا أشكالها المنفردة ، ولم تتصرف فيها بغير زيادة العلامات والنقط على بعض الحروف ، وهى زيادة موافقة لبنية الحروف العربية وليست بالغريبة عنها ؛ لأن العرب أنفسهم أضافوا النقط والشكل عند الحاجة إليها ، وليست زيادة شرطة على الكاف بأغرب من زيادة النقط على الحروف ، مفردة أو مثناة وفوق الحرف أو تحته ، للتمييز بين الأشكال المتشابهة أو المتقاربة .

وعلى كثرة اللغات ، والعائلات اللغوية ، التى تؤديها حروف العربية لم يزل ضبطها للألفاظ أدق وأسهل من ضبط الحروف اللاتينية التى تستخدم لكتابة عائلة لغوية واحدة ، وهى العائلة الهندية الجرمانية .

فالإسبانى يقرأ الإنجليزية على حسب قواعد لغته فيحرفها كثيراً ويبلغ من تحريفها مبلغاً لا نعهده فى نطق الفارسى الذى يقرأ الأوردية أو التركية أو العربية ، ولا نعهده فى نطق العربى الذى يقرأ الفارسية بحروفها ولو لم يكن على علم بمعانيها ، ولكنه إذا عرف معناها لم يقع فى خطأ من أخطاء اللفظ ولم يكن هناك خلاف بينه وبين أبناء الفارسية فى كتابتها وقراءتها .

هذه حقيقة لا جدال فيها ، ينبغى أن نحضرها أمامنا لنعرف مدى التهويل المفرط فى شكوى الشاكين من صعوبات الكتابة العربية المزعومة ؛ فإن حروفنا إذا قيست بغيرها لم نجد لها نظيراً بين حروف الأبجديات على تعددها وكثرة التحسينات التى أدخلت عليها .

وينبغى أن نحصر هذه الحقيقة فى أيامنا هده بصفة خاصة؛ لأنها غابت عن أذهان بعض الباحثين فى مشكلة الكتابة عند طوائف من الأمم الشرقية الإسلامية يميل بعضها إلى اختيار الحروف اللاتينية ، لكتابة ، ألفاظه ومترجماته المنقولة إليها .

فقد أخذت طائفة من قبائل الصحراء الإفريقية فى كتابة سجلاتها التجارية ومراسلاتها المتداولة بينها وبين سكان الشواطىء بالحروف الفرنسية وأخذت فئة من الملاويين فى كتابة أمثال هذه السجلات والمراسلات بالحروف الهولندية أو الحروف الإنجليزية ، وظهر بين كتابها من يستخدم هذه الحروف فى الموضوعات الأدبية والفكرية .

فمن الواجب أن نذكر هنا أن عوامل السياسة والاقتصاد هى التى جنحت بتلك الطوائف إلى اختيار الحروف اللاتينية ولم يكن سبب هذا الاختيار نقصاً عسير العلاج فى أصول الكتابة العربية ، ولولا عوامل السياسة أو الاقتصاد لما أختار فريق من الملاويين حروف الإنجليزية واختار فريق آخر حروف الهولندية ، على حسب العلاقات بين البلد الملاوى وبين إحدى هاتين الدولتين .

ومن المعلوم أن صعوبات النطق بين الألفاظ الإنجليزية والألفاظ الهولندية تتجسم فى بعض الحروف كالجيم والياء كما تتجسم فى حروف العلة عند مواضع الإمالة والإشمام على نحو يسهل تداركه فيما يكتب بالحروف العربية .

فلا ذنب لحروفنا العربية ولا للأبجدية العربية بجملتها فى هذا التحول من هذه الحروف إلى ما عداها ، ولا يحسب على الكتابة العربية عيب واحـــد يصعب استدراكه على الكاتب العربى ويتيسر استدراكه على الكاتبين بالحروف اللاتينية ، حتى حركات الإمالة التى يبالغون فيها وهى عندنا أهون خطباً من نظائرها عند الأوروبيين . . . فإن حرف الألف (A) وحرف الياء (I) يمالان على غير قاعدة مطردة بين الإنجليزية والفرنسية والهولندية ، وقد استطاع حفاظ القرآن الكريم أن يضبطوا مواضع الإمالة والإشمام فى القراءات المختلفة ضبطاً لا يعسر تعميمه بعلاماته عند الحاجة إليه فى سائر الموضوعات .

وعلينا أن نسقط من حسابنا تهويل المهولين باختلاف نطق الحروف على حسب اللهجات الفصحى أو العامية ؛ فإن الملايين من أبناء العربية يكتبون الجيم بشكلها الأبجدى المعروف وينطقها ابن القاهرة وابن الصعيد وابن دمشق كل منهم على حسب منطقه الذى نشأ عليه .. وليس فى شىء من ذلك ما يدعو إلى تغيير شكل الحرف ولا إلى تغيير قواعد الكتابة ، وإنما هى عادات تعرف ويحسب حسابها بغير مشقة ولا كلفة كما نرى ونسمع كل يوم منذ أجيال ، وكما هو معهود ومتواتر فى كل لغة من لغات الحضارة بين المكتوب والملفوظ وبين الملفوظ فى إقليم والملفوظ فى إقليم آخر ، ولو كان كل من الإقليمين منسوباً إلى وطن واحد ودولة واحدة ، ومن راقب ذلك فى اختلاف النطق الأمريكى والنطق الإنجليزى أو فى اختلاف

نطق العاصمة ونطق الريف أو استخدام الصحافة واستخدام الإذاعة لم يكترث لذلك التهويل الذى لج فيه الشاكون من صعوبات اللغة العربية وهى عند القياس أهون الصعوبات وعند البحث الرصين المنصف تشهد للأبجدية العربية بأنها أصلح من سواها لكتابة جميع اللغات .

obeikandl.com

الحروف والمعانى فى اللغة العربية

كتب إلى الشاعر الكبير الأستاذ رشيد سليم الخورى معقباً على رأيي فى دلالة الأوزان ومخارج الحروف باللغة العربية — من كتاب اللغة الشاعرة — فقال حفظه الله : (. . . . قد تنبهت بطول المراجعة إلى أن حرف الفاء هو نقيض حرف العين بدلالته على الإبانة والوضوح : فتح ، فضح ، فرح ، فلق ، فجر ، فسر ، إلخ . . . مما يعيي إحصاؤه ويندر استثناؤه ، وأن حرف الضاد خص بالشؤم يسم جبين كل لفظه بمكرهة لا يكاد يسلم منها اسم أو فعل : ضجر ، ضر ، ضير ، ضجيج ، ضوضاء ، ضياع ، ضلال ، ضنك ، ضيق ، ضنى ، ضوى ، ضرارة ، ضئزى ، وبعكسه الحاء التى تكاد تحتكر أشرف المعانى وأقواها : حب ، حق ، حرية ، حياة ، حسن ، حركة ، حكمة ، حلم ، حزم ، وأرى أنها لهذه المزية ولا متناعها — أو على الأقل مشقتها — دون سائر حروفها الحلقيـــة على حناجر الأعاجم هى أولى بأن تنسب إليها لغتنا ؛ فنقول لغة الحاء ، بدلا من قولنا لغة الضاد » .

* * *

والرأي الذي أوجزه الشاعر الكبير موضوع بحث مفيد يتصل ويتفرق بين

المشتغلين بأسرار اللغة العربية أو « بذوقياتها » وطرائف تركيبها . وآخر مناقشة فيها حضرتها كانت بين رجلين من كبار رجال المحاماة عندنا وهما الأستاذ نجيب برادة الذى كان زميلا لنا بمجلس الشيوخ والأستاذ إبراهيم الهلباوى رحمهما الله ، وكان الأستاذ برادة يبحث عن أثر الحروف فى السمع وعلاقة ذلك بالفصاحة والإقناع ، ويعتقد أن « الحاء » أظهر الحروف أثراً فى الإيحاء بمعانى السعة — حسية كانت أو فكرية — ويعمم الحكم فيسوى بين موقع الحاء فى أول الكلمة وموقعها فى وسطها أو آخرها ، ويتمثل بكلمات الحرية والحياة والحكم والحكمة والحلاوة ، وهو — رحمه الله — قد كان فى خلائقه مثلا للحلم والحكمة والأناة : ولم تكن شدته فى الدفاع أو المناقشة والمناقضة تحول يوماً دون ابتسامة اللطف والبشاشة على شفتيه .

ولقد كان زميله الهلباوى — على عادته فى الفكاهة والدعابة — يسخر من فلسفته « الحائية » كما يسميها ، ويقول أن اسم « الحمار » مبدوء بالحاء وإن أشيع اللفظات على ألسنة النادبات يتردد فيها حرف « الحاء » .

وإن « حسين فلان » . . . ويسمى صاحباً لهما باسمه واسم أبيه من أضيق أصحاب العقول والصدر . . . . !

وكنا — إذا ضحكنا من هذه الدعابة — لا نسمح لها أن تختلط بين النكتة والحجة ولا ننسى خطر الفكاهة فى مقام الاستدلال على الجد والحقيقة . إلا أننا كنا نخالف الأستاذ برادة فى تعميم الحكم على الحروف

بغير تفرقة بين مواقعه فى الكلمات ومواقعه فى السماع ، وقد ضربنا له المثل بكلمات لا تغيب عن المحامين على التخصيص : وهى كلمات « الحبس والحجر والحرج والحد والحساب والحرس» ، وغيرها من الكلمات التى تناقص معانى السعة بالحس أو بالتفكير .

ونحب أن نعود إلى هذا البحث لمناسبة الرأى الذى أبداه الأستاذ الخورى فنقول إن : « الحاء » حقًّا من الحروف التى تصور معنى السعة بلفظها ووقعها فى السمع ولكن على حسب موضعها من الكلمة ومصاحبة ذلك الموضع للدلالة الصوتية ، وليست دلالتها هذه مصاحبة للفظها حيث كانت من أوائل الكلمات أو أواسطها .

فالحكاية الصوتية واضحة فى الدلالة على السعة حين يلفظ الفم بكلمات « الارتياح» والسماح والفلاح والنجاح » والفصاحة والسجاحة والفرح والمرح والصفح والفتح والتسبيح والترويح » ، وما جرى مجراها فى دلالة نطقه على الراحة فى الضغط والقيد فى مخارج الأصوات .

ولا يمتنع مع هذا أن تكون « الحاء » المنفردة حرفاً سهلا قليل الحاجة إلى الضغط فى مخارج الصوت ، ولكن يجوز أن يكون البدء بهما مقصوداً به عند وضع الكلمات الأولى أن تتبعه الحركة التى تناقض معنى السعة لتدل على الحجر والتقيد ، فإن الجيم الساكنة بعد الحاء أشبه شىء بعلامة الإلغاء التى توضع على صورة الرجل الماشى على قدميه ، ليستفاد منها « أن المشى ممنوع فى هذا المكان » . . . وكذلك الباء الساكنة بعد

الحاء فى اسم « الحبس » فانها تنفى السعة بعد الإشارة إليها فى أول الكلمة ، وهذا — كما قدمنا — فرض يجوز أن يخطر على البال قبل رفض القول بدلالة الحاء على السعة فى أواخر الكلمات ، وهى دلالة يعززها التكرار والإحساس بموقع الكلمات المنتهية بالحاء من الأسماع .

وقد ينفعنا الالتفات إلى دلالة الحكاية الصوتية للتفرقة بين حروف الهجاء فى خصائصها المعنوية . إذ ليست كل الحروف سواء فى حكاية الأصوات من أصوات الأحياء أو أصوات الجمادات ، وإنما يقع بينها الاختلاف بمقدار صلاحها لحكاية الأصوات المسموعة ، فلا يلزم من مصاحبة بعض المعانى لبعض الحروف أن يكون ذلك شرطاً ملازماً لجميع حروف الهجاء .

فالميم — مثلا — فى أواخر الكلمات تدل دلالة لاشك فيها عند الاستماع إلى كلمات « كالحتم والحسم والجزم والحطم والختم والكتم والعزم والقضم والقطم والكظم » ، وأمثالها كلمات لا تخلو من الدلالة على التوكيد والتشديد والقطع الذى يدل على المعانى الحسية كما يستعار أحياناً لمعانى القطع بالرأى والإصرار على العزيمة .

وحرف السين على نقيض الميم لدلالته على المعانى اللطيفة كالهمس والوسوسة والنبس والتنفس والحس والمساس والاقتباس ، ولكنه يتغير إذا تغير موقعه من الكلمة كما يلاحظ فى المشابهة اللفظية والمعنوية بين « السد والشد والصد » . . . ولعله سريان العدوى والمقاربة بين الألفاظ يتسرب

مع طول الاستعمال إلى المعانى والدلالات .

وربما فعلت المجاورة فعلها عند نقل الحروف من الدلالة على المعانى اللطيفة إلى الدلالة على غيرها كما يحدث فى كلمات الكسر والقسر والعسر والأسر والخسر ومشتقاتها وفروعها ، وهى غير مجاورة الياء والفاء فى التيسير والتفسير .

وقد تكون الدلالة الصوتية مطردة متماثلة بين جميع الكلمات ولكنها تحسب من الاستثناء عند النظر إلى المعنى على اعتبارين غير متماثلين .

فالكتمان من الكتم شبيه بالكظم والقطم فى الحركة الحسية التى تتصورها عند الإكراه على كتمان الصوت والنفس ، ولكن الكتمان يوحى إلى الذهن بالمعنى اللطيف حين نريد به الخفاء والسكوت ، ولا شذوذ هنا فى الدلالة الصوتية أو الدلالة الحسية وإنما يعرض للذهن وهم الشذوذ عند النظر إلى المعنى على اعتبارين مختلفين .

كذلك يتشابه السطر والشطر بصوت القطع ومعناه ، ولكننا إذا نقلنا السطر إلى المعنى الخط المكتوب فقد يوحى إلى الذهن معنى من معانى النحافة واللطف والنحول ، ويتباعد المسطور والمشطور على هذا الاعتبار وهما فى الأصل متقاربان .

ومن الأصوات ما يلوح لنا أنها متناقضة وهى لا تتناقض فى لبابها ولكنها تتناقض فى التقدير لأنها بطبيعتها متوقفة على المعانى التى تقترن بها وليست لها معان ثابتة بالنسبة إلى ذواتها .

ومن هذا القبيل كلمة الجيل وكلمة القبيل . فإننا إذا نظرنا إلى اعتبار اللفظ فيهما وجب أن يكون معناهما واحداً لأن القاف لا تقل فى التفخيم وبروز اللفظ عن الجيم .

ولكن العبرة بالشىء الذى تضاف إليه القلة أو الكثرة ، لا باللفظ الذى تسمعه الأذن من إلقاء الكلمة على انفراد .

فالقليل من القوة مثلا كثير من الضعف ، والكثير من المرض قليل من الصحة والحطب إذا جل قل الصبر على احتماله ، والجليل إذا غطى الشىء فالذى يظهر منه قليل.

وليس من العجيب — إذن — أن يأتى وصف الجلل بمعنى الجسامة كما يأتى بمعنى الهوان على الضدين .

* * *

والنتيجة بعد هذه الملاحظات السريعة قد تكون كبيرة الجدوى مع التوسع فيها وتعدد الناظرين إليها من جميع جوانبها ، وخلاصتها :

« أولا » أن هناك ارتباطاً بين بعض الحروف ودلالة الكلمات .

و « ثانياً » أن الحروف لا تتساوى فى هذه الدلالة ، ولكنها تختلف باختلاف قوتها وبروزها فى الحكاية الصوتية .

و « ثالثاً » أن العبرة بموقع الحروف من الكلمة لا بمجرد دخوله فى تركيبها .

و « رابعاً » أن الاستثناء فى الدلالة قد يأتى من اختلاف الاعتبار

والتقدير ولا يلزم أن يكون شذوذاً فى طبيعة الدلالة الحرفية .

ولا نعرف بين اللغات الكبرى لغة أصلح من لغتنا العربية لهذا الباب من أبواب الدراسات اللغوية ؛ لأن مخارج حروفها مستوفاة متميزة ؛ خلافاً لأكثر اللغات التى تعوزها الحروف الحلقية أو تلتبس فيها مخارج حروف الهجاء .

obeikandl.com

تيسير على قاعدة

من مقاصد اللغة التى يشتغل بها دعاة الإصلاح ، ودعاة التجديد ، تيسيرات كثيرة نذكر منها تيسير الكتابة ، وتيسير النحو ، وتيسير العروض وتيسير التعريب .

والتيسير مطلوب لذاته حيثما تيسر ، فلا يحسن بنا أن نستصعب وبين أيدينا باب من أبواب اليسر نطرقه على أمل ، قل أو كثر ، فيما هو أيسر وأقرب إلى الإمكان . وإنه على حب الأنفس له لأدب من آداب الإسلام فى أمور الدنيا والدين ، ويحق لنا أن نذكر أن الكتابة والنحو والعروض والتعريف إنما هى جميعاً فى أصل وضعها تيسير لمطلب لم يكن باليسير ، وربما كان عمل الأقدمين فى تيسير الكتابة بالنقط تارة ، والشكل تارة أخرى وتقسيم الخطوط وقواعد الرسم تارات متتابعات ، أعظم كلفة وأبعد أمداً مما نتكلفه الآن لتيسير الرسم والهجاء . أو تيسير أشكال الكتابة والطباعة ، أو تيسير كل ما يستصعب من بقايا المشكلة القديمة إلى العصر الحديث .

أما النحو فهو فى أساسه صناعة تيسر كسب السليقة ، ونجاحه هذا المركب الصعب أمر لا يختلف فيه من يطلبون له اليوم مزيداً من النجاح .

والعروض كالنحو فى تيسير الملكة المطبوعة بوسائل الصناعة ، ويلحق بهما التعريب فى إجرائه للكلام الأعجمى مجرى الكلام العربى بلفظه أو بمعناه .

فلا مشاحة فى التيسير ، ولا يعذر قادر على التيسير يتركه لغير ضرورة ليتجشم الصعب العسير وهو مكتوف اليدين .

لكن التيسير فى هذه المطالب الواسعة لن يتيسر على غير قاعدة ، وإنما هو جهد ضائع أو طريق مضلة لا تعرف لها حدود ولا تتضح لها غاية إذا أخطأ الوجهة من فاتحة الطريق .

ومن علامات الانحراف البعيد عن الوجهة أن يحسب المجددون أنهم ينتهون يوماً إلى كتابة لا تحتاج إلى التعليم أو كتابة تكفى وحدها لتيسير القراءة الصحيحة بمعزل عن اللغة ، أو بلغة خالية من القواعد والأصول التى يجتهد فيها المعلم والمتعلم فى كل مرحلة من مراحل التدريس .

وقد تجسمت علامات هذا الانحراف فى أقوال فريقين من طلاب التجديد أو طلاب التبديل :

فريق يقول : إنه يتمنى للغة العربية أن تصبح كاللغات الغربية يقرؤها الطالب المبتدئ كما تكتب بغير حاجة إلى الحفظ والاستذكار .

وفريق يقول على مذهب بعض فلاسفة التربية فى العصر الحديث : إن العلم كله ، سواء علم اللغة أو علم الطبيعة أو سائر العلوم الإنسانية ، ينبغى أن يساق إلى التلميذ كأنه تجربة يتلقاها من وحى البيئة المدرسية

ومن جهوده المكتسبة ، ليختفى أثر المعلم ويختفى تكاليف التعلم وتأتى المعرفة إليه طواعية فى مرحلة بعد مرحلة من معاهد التعليم .

والفريق الأول ينظر إلى صعوبات اللغة العربية فلا يراها فى اللغات الأجنبية فيحسب أن هذه اللغات خلو من جميع الصعوبات ، وهو غير الواقع كما نرى من أقرب نظرة إلى « الأبجديات » الأوربية ، وهى ثلاث على الإجمال : لاتينية يكتب بها سكان أوربة الغربية على الأكثر ، وغوطية يكتب بها الجرمان على الأكثر . وكيرلية يكتب بها مشارقة القارة على الأكثر ، ولا يتفق فيها نطق الكلمة المكتوبة على ألسنة أمتين ولو كانت لهما أبجدية واحدة من هذه الأبجديات الثلاث .

وأظهر ما يظهر ذلك فى كتابة الأعلام . فإن اسم جيمينز Jimenez مثلا ينطق بالخاء فى الإسبانية وبالياء فى الألمانية وبالجيم المعطشة فى الإنجليزية .

واسم Franklin ينطق فرنكلن بالإنجليزية وينطق (فرانكلا) بالفرنسية .

واسم Guilliam ينطق جليوم بالألمانية وجليوم بالفرنسية ووليام بالإنجليزية .

أما الحروف فمنها ما يلفظ على خمسة أصوات كحرف (T) الذى ينطق (تاء) كما فى كلمة to وثاء كما فى كلمة Think وذالا كما فى كلمة This وشينا كما فى كلمة Mention. وسينا كما فى هذه الكلمة نفسها بالفرنسية .

وكذلك حرف ا (S) ينطق زاياً فى is وصادا فى Salt وشينا فى sure وجيماً معطشة فى pleasure .

وكذلك حرف (g) ينطق جيماً قاهرية كما فى (God وجيماً قرشية كما فى Gem وجيماً معطشة كما فى Religion وقد يكتب ولا ينطق كما فى Right

وبعض حروف العلة تقترن فتنطق على أربعة أصوات كما فى هذه الكلمات و food moon و blood door .

أما قواعد النحو والصرف فالطالب مضطر إلى حفظ مئات الأفعال لشذوذها فى التصريف بين المضارع والماضى واسم المفعول وإلى حفظ مئات الأسماء لشذوذها عن قواعد الجمع ، وإلى حفظ مئات الصفات والظروف لأنها لا تجرى على قاعدة مطردة فى اشتقاق الصفة والظرف من الاسم أو من الفعل أو من صفة أخرى .

ولا حيلة للطالب فى التفرقة بين صيغ الكلمات المنقولة إلى الإنجليزية من اللاتينية أو من الإغريقية أو من السكسونية أو من سائر اللغات القديمة أو الحديثة ، والغربية أو الشرقية فإن طريقة الإنجليز فى (نجازة) الأعلام والكلمات أصعب من طريقتنا فى التعريب .

فمن ضياع الجهد إذن أن نحاول التيسير بمحاكاة الأبجديات الأوربية أو بمحاكاة قواعدها فى التركيب والاشتقاق والإعراب .

ولا بد أن نسلم ، أولا وآخراً ، أن معرفة الحروف وقواعد الإملاء لا تغنى الطالب عن الحفظ والاستذكار .

أما طريقة التربويين فى تيسير التعليم بإخفاء عمل المعلم أو إسقاط الشعور بواجب التعلم فهى فى الواقع تجاهل لحقائق الحياة وهدم لمعنى الواجب فى أول الواجبات المقدسة التى تصادف الطفل منذ نشأته الأولى .

فمن وقائع الحياة التى لا سبيل إلى محوها أن التعلم ضرورة لازمة من ضرورات الحياة لكل فرد ينشأ بين أبناء نوعه ولا يستطيع — مهما يبلغ من جهده — أن يستوعب محصول المعارف النوعية خلال الأجيال المتعاقبة، وليست له مصلحة فى جهل هذه الحقيقة وهو يتوجه إلى المدرسة لينفى عنه الجهل بما هو أبسط من هذه الحقيقة ويدرك عمل العقل والفهم وحدود الفكر الإنسانى بين الفرد الواحد والنوع الكامل من ماضيه البعيد إلى مستقبله البعيد .

وشرّ زاد يتزوده الطالب الناشئ من معاهد التعليم أن يتعلم منها الاستخفاف بواجب التعلم وهو أول واجب يصادفه فى حياة الطفولة ، ولن يستقر عنده رأى هو أسوأ أثراً فى تربيته وتكوين أخلاقه من أن يستكثر الجهد على المعرفة ، وأن يسقط عن كاهله تذليل الصعاب أو يخطر له أن تذليلها مطلوب فى كل مقصد غير تثقيف العقل والاعتراف بالفضل لمن يتولى تثقيفه ومعونته على تنمية عقله وهو أحوج ما يكون إلى تلك المعونة .

وإلى أمثال هذا الرأى الوخيم يرجع اللوم فى مقال من يسأل مثل هذا

السؤال : هل يتعلم الإنسان ليتكلم ؟ هل يتعلم لينطق ؟ هل يتعلم ليقرأ ما هو مكتوب أمام عينيه ؟

فإن السائل الذى يفوه بهذا السؤال يخيل إليه أنه سؤال غنى عن الجواب وأن جوابه إذا تكلف أحد أن يجيبه هو : كلا . بكل توكيد !

ومن سخرية المفارقات أن يفوت سائلا أن الإنسان لا يطلب منه أن يتعلم شيئاً قط كما يطلب منه أن يتعلم ليتكلم ، وأن يتعلم ليحسن الكتابة فيحسن القراءة بغير عناء ، وأن يؤمن بواجب التعليم على « الحيوان الناطق » ليكون حقًّا حيواناً ناطقاً يحسن النطق بجميع معانيه .

وسيضيع كل جهد يبذله طلاب الإصلاح والتجديد إن لم يكن معلوماً من خطواته الأولى أن التيسير مطلوب حيثما استطاعه المستطيع ، ولكنه لا يستطيع بعد طول العناء أن يسقط واجب الاجتهاد فى تعلم اللغة ، وأن يحسب الجهد فيها أكثر مما تستحقه من المعلمين والمتعلمين .

من المقارنة بين اللغات

الجملة الاسمية

الجملة فى اللغات الأوربية اسمية ، يتقدم فيها الفاعل على الفعل ، ولا يتقدم الفعل فيها إلا شذوذاً فى حالات قليلة جداً أهمها حالة الدلالة على المفاجأة ووقوع الفعل على غير انتظار ، فإذا تقدم الفعل لمثل هذا السبب فهم لا يجعلون ذلك قسماً معدوداً من أقسام التراكيب اللفظية ، أى أنهم لا يقسمون الجملة إلى اسمية وفعلية من أجل ذلك ، ولكنهم يحسبونه عارضاً من عوارض القلب Inversion التى يحدث فيها أن يتقدم الفعل على الفاعل كما يتقدم حرف الجر أو الظرف أو الصفة ، لمناسبة يقتضيها التعبير .

وبعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفسانى الحديث يردون تأخير الفاعل فى لغتنا إلى نوع من « القدرية » الشرقية التى تحيل كل شىء إلى الغيب ، ومنهم من يقول إن الاختلاف بين الأوربيين وأبناء اللغة العربية فى مسألة الجملة الاسمية إنما هو اختلاف فى درجة الشعور « بالثبوت » للشخصية الإنسانية ، فإن « ثبوت » هذه الشخصية ملازم للتفكير الأوربى ولكنه ضعيف عند الشرقيين يسرى ضعفه من

الفكر إلى اللسان كما يظهر من غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوربيين وغلبة الجملة الفعلية على ألسنة الناطقين بالضاد .

وقد سمعنا هذا الرأى الأخير من مستشرق معروف بالقاهرة يميل إلى التصوف ويكتب فى موضوعاته .

ولا يخفى أن هذا الاختلاف بين لغة الضاد واللغات الأوربية له دلالته التى لا ريب فيها ، ولا يمكن أن يحدث لغير سبب يقبل التعليل كما تقبله جميع الظواهر اللغوية ، على حسب نصيبها من الجلاء أو الغموض فى مراحلها التاريخية .

إلا أن التعليل الذى يرتضونه لهذا الاختلاف غير مقنع ، وقد يكون مناقضاً للواقع عند التأمل فيه من بعض نواحيه .

وأول مواضع الخطأ فيه أن القول بتغليب الفاعل على الفعل فى اللغات الأوربية غير صحيح ، فإن مكان الفعل فى تلك اللغات أثبت من مكانه فى لغة الضاد ، ويجوز أن يخلو مكان الفعل الظاهر من الجملة العربية وتفيد معناها المستقل مع تقديره أو تقدير ما ينوب عنه ، فيجوز مثلا أن يقال (رجل فى الدار) ويفهم منها ما يفهم من قولهم باللغات الأوربية (رجل يوجد فى الدار) أو ما يفهم من قولنا بلغتنا العربية (رجل موجود فى الدار) .

بل يجوز أن نفهم من الجار والمجرور بلغتنا ما يفهم من معنى الصفة وحيث نقل : « رجل فى الدار خير من ألف رجل فى الطريق » .

ولكن الأوربيين لا تتم عندهم الجملة على وضع من هذه الأوضاع بغير الفعل الظاهر ، فإذا وردت فى كلامهم فقرة من جار ومجرور لا يصحبهما فعل ظاهر أطلقوا عليها اسم « العبارة » Phrase تمييزاً لها من « الجملة » Sentence التى اشتقت عندهم أصلا من مادة الفهم أو مادة الإدراك ... فكل كلام خلا من الفعل الظاهر عندهم فهو لفظ غير مفهوم .

فغير صحيح إذن أن اهتمام الأوربيين بالفعل دون الفاعل أضعف من اهتمام الشرقيين أو اهتمام الناطقين بالضاد .

وشبيه بهذا أن الصفة عندهم متقدمة على الاسم الموصوف ؛ ولا يخفى أن الصفة تشبه الفعل على وجه من الوجوه ، وهو وجه الإخبار عن الاسم الموصوف .

فالعربى يقول « كلام جميل » أو « فضل عظيم » فيلحق الصفة بالموصوف ، ويجعل عنايته بالاسم مقدمة على عنايته بالإخبار عنه ، ولكن الأوربى يعكس وضع الكلمتين على نحو لا يسيغه العربى .

ويجب أن نذكر أن الفاعل لا يكون دائماً « شخصية إنسانية » يدل تقديمها على ظاهرة « الثبوت » لهذه الشخصية ، بل يتفق كثيراً أن يكون الفاعل جماداً أو نباتاً أو معنى من المعانى التى يضعها العقل العربى بموضعها الصحيح من الإدراك ومن الإعراب .

فالقول فى الذهن العربى ، هو اسم يقابل الفعل المسبوق بعلامة المصدر ، ومن هنا يتساوى « القول » و « أن نقول » فى الإدراك الصحيح .

وإذا جاء الأوربى فقال بلغته مثلا : « إن القول يناسب المقام » فليس هنا ظاهرة من ظواهر الثبوت للاسم ، لأن الاسم المصدرى فى حقيقته بديل من الفعل مسبوقاً بالعلامة المصدرية .

وكذلك قوله : « الماء عذب ، والهواء طلق ، والنور ساطع » وغير ذلك من قبيله حين يكون الفاعل غير إنسان ، فهذه كلها أسماء لا يدل تقديمها على توكيد ظاهرة « الثبوت » للشخصية الإنسانية ، ولا فرق فيه بين « القدرية » الشرقية وبين « الواقعية » الأوربية بالنسبة إلى الفاعل الظاهر أو الفاعل المستور .

وقد نسى أصحاب التعليلات التى قدمناها أن اللغات الهندية الجرمانية تتكلم بها أمم كثيرة مختلفة الأمزجة والأفكار ، من أقصى حدود الهند إلى أقصى حدود القارتين الأمريكتين ، فليست تراكيبها اللفظية دليلا صالحاً لتعليل الاختلاف بالعقول والأفهام أو بقواعد النحو والبلاغة .

وليست التعليلات التى أشرنا إليها بصالحة — إذن — لتفسير الاختلاف بين هذه اللغات وبين لغتنا العربية ، ولا بد من علة أخرى تفسر هذا الاختلاف ويوافق تفسيرها الواقع على نحو أقرب إلى الإقناع .

هذه العلة الأخرى بسيطة سهلة على الذهن ، وإن تكن من جانب الأوربيين عسيرة على العصبية القومية .

علة هذا الاختلاف أن اللغة العربية أوفى وأكمل من اللغات الأوربية ، وأن اللغات الأوربية انتقلت من أطوارها الأولى إلى أطوارها التى ازدهرت

فيها قبل أن « تتنوع » فيها أوضاع الكلمات والجمل على حسب موضوعات التفكير والإدراك .

ويغنينا عن الإطالة فى هذا الباب أن نذكر أن الجملة الاسمية موجودة فى اللغة العربية وليست مع وجودها قليلة الاستعمال فى مواضعها ، فليس تقديم الفعل على الفاعل فيها عجزاً عن التركيب الذى يتقدم فيه الفاعل على الفعل ، ولكنه تقسيم للكلام على حسب مواضعه ، وتصحيح لموقع الفعل وموقع الفاعل من إرادة المتكلم وفهم السامع .

ومتى ثبت لنا الفرق بين موقع الفعل والفاعل فى الجملتين الاسمية والفعلية فالاكتفاء بالجملة الاسمية كما تقع فى كلام الأوربيين نقص منتقد وليس بالمزية التى تدل على الكمال والارتقاء .

وليس فى وسع من يفهم مواقع الكلم أن يجهل الفارق بين قولنا « محمد حضر » وقولنا « حضر محمد » .

فإننا نقول « محمد حضر » إذا كنا ننتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الخصوص ؛ ولكننا نقول « حضر محمد » لمن يسمع خبراً من الأخبار على إطلاقه ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور بل لعل السامع كان ينتظر كلاماً عن حسن وعن على كما ينتظره عن محمد ، أو لعله خبر سفر وليس بخبر حضور منتظر أو غير منتظر .

وأوسع من ذلك فى وسائل التفرقة أن اللغة العربية تسمح بابتداء الجملة

بحرف الجر وتؤدى بذلك معنى تحسبه الأجرومية الأوربية مجرداً من الكلام المفيد .

فإذا قال العربى : « فى الدار رجل » فهو كلام مفيد ، وتقديم الجار والمجرور فيه مقصود لأنه يشتمل على تنبيه لا يؤديه هذا الأداء قول القائل « رجل فى الدار » .

أما هذه العبارة بعينها باللغات الأوربية فهى لفظ غير مفيد phrase سواء تقدم حرف الجر أو كان التقديم للرجل أو للدار فى تركيب من التراكيب كقول القائل « الدار فيها رجل » أو الدار رجل فيها . . . وهو تركيب سائغ عند الغربيين .

* * *

وبعد : فهذه مزية من المزايا التى تكشف عنها المقابلة بين لغة الضاد واللغات الأجنبية ، وهى مزية من مزايا كثيرة فى الألفاظ وفى التراكيب ، تستحق التنبيه إليها فى زمان يكثر فيه من يتحدثون من العرب أنفسهم عن اللغات التى تصلح أو لا تصلح للتعبير السليم أو الفصيح فى أبواب العلوم والآداب .

الفاعل فى اللغة العربية
بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول

كتبنا فى المقال السابق عن المقارنة بين لغتنا واللغات الهندية الجرمانية فى موضوع الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وأشرنا إلى رأى بعض المستشرقين الذين يعللون غلبة الفعل على الاسم فى ابتداء الجمل بالقدرية الشرقية وانطباع الشرقيين على إبطال كل فعل غير فعل القدر ، مع إنكار « الثبوت » على الشخصية الإنسانية . . . وقلنا فى مناقشة ذلك إن لغة الضاد تستخدم كلا من الجملتين الاسمية والفعلية فى موضعها ، فهى أوفى من غيرها فى هذا الباب ، وأن الفاعل لا يكون فى كل جملة إنساناً أو كائناً حيًّا ، فلا محل هنا للقول بإنكار « الشخصية الإنسانية » .

ونعرض فى هذا المقال لمقارنة أخرى بين لغتنا وتلك اللغات ، وهى المقارنة بينها فى موضوع الفعل المبنى للمعلوم والفعل المبنى للمجهول ، وهو موضوع له اتصال بموضوع الفاعلية ، واستعداد اللغة لإثبات الفاعل على حسب درجاته من الأثر أو درجات العلم به عند السامع .

فالفعل المبنى للمعلوم موجود فى لغتنا وفى اللغات الأخرى ، ولكن صيغة المبنى للمجهول تختلف كثيراً بين هذه اللغات ، لأن اللغة العربية

تدل على المبنى للمجهول بصيغة خاصة فى أوزان الفعل الثلاثى والفعل الرباعى أو الخماسى أو الفعل المزيد على الجملة ، ولكن اللغات الأخرى تدل على المبنى للمجهول بعبارة لا اختلاف فيها لتركيب الفعل على كلتا الحالتين .

نحن نقول فتح الرجل الباب ، ونقول « فُتح الباب » بصيغة المجهول ولكن العبارة الأوربية التى تدل على ذلك تقابل قولنا (إن الباب يكون مفتوحاً ، أو إن الباب صار مفتوحاً) وهو تعبير يخلو من دقة الصيغة العربية ، لأنه أقرب إلى وصف منه إلى الإخبار ، ولا سيما التعبير الغالب عندهم وهو ما يقابل قولنا (إن الباب مفتوح) .

وتزيد اللغة العربية بصيغة لا وجود لها عندهم ، وهى صيغة الفعل المطاوع ، فيقول القائل (انفتح الباب) ويعبر بذلك عن معنى لا تدل عليه دلالته الدقيقة كل من صيغة المبنى للمعلوم وصيغة المبنى للمجهول .

ويظهر الفارق فى الدلالة على المعانى المختلفة فى استخدام الفعل فى الجمل المفيدة على حسب دلالتها .

فإذا قلنا « فتح محمد الباب » فهذا لمن يهمه أن يعرف من الذى فتح الباب .

وإذا قلنا « فُتح الباب » فقد يكون الخبر موجهاً — أيضاً — إلى سامع يهمه أن يعلم شيئاً عن الفاعل ، ولكن المتكلم يخبره بأنه لا يعرفه أو يخبره بأنه يعرفه ولا يريد أن يذكره .

ولكن هناك حالة غير هذه وتلك ، وهى حالة إنسان ينتظر فتح الباب ولا يعنيه من الذى فتحه كما لا يعنيه أن يقول له المتكلم إنه يجهله أو يسكت عنه .

فى هذه الحالة يقول العربى : « انفتح الباب » فيؤدى المعنى المطلوب بغير خلط بينه وبين الحالات التى ينتظر السامعون خبراً عن فاعل الفتح ، معلوماً كان أو مجهولا أو مسكوتاً عنه مع علم السامع به تعمداً لإخفائه أو لإهماله .

واللغة الدقيقة التى استوفت وجوه الدلالة هى اللغة التى تلاحظ مقتضى الحال فى كل عبارة من العبارات الثلاث ، ولا تستخدم عبارة واحدة لموضعين ملتبسين ، بل تستخدم كل عبارة لموضعها الذى لا لبس فيه .

وهذه هى صفة اللغة العربية فى وفائها بالمعانى المقصودة على حسب إرادة المتكلم والسامع ، أو على حسب ضرورة التفاهم بين الاثنين .

على أن درجة الفاعلية فى الاسم تثبت فى اللغة العربية باستخدام صيغ أخرى تتمم هذه الصيغة من صيغ البناء للمعلوم أو البناء للمجهول أو فعل المطاوعة .

فهناك صيغة المبالغة من مادة الفعل نفسه بغير حاجة إلى مادة مستعارة من غيرها .

فى اللغة العربية صيغ للمبالغة تعطينا من مادة الفتح كلمة « فتاح » بمعنى الكثير الفتح والمقتدر على الفتح على السواء ، ولا مقابل لهذه الصيغة

فى اللغات الهندية الجرمانية إلا باستخدام جملة أو عبارة مركبة من عدة كلمات .

وفى اللغة العربية صيغة من صيغ المبالغة تحكى الصفة المشبهة باسم الفاعل ، لأنها تدل على حالة ملازمة بغير اعتبار للحدث والزمان .

ومنها فى فتح كلمة « فتوح » بمعنى المطر فى أول موسمه ، فإن لها دلالة غير دلالة كلمة (فاتح) وغير مجرد المبالغة ، لأن الفاتح لا يلزم منه التكرار كما يلزم من الفتوح .

أما الصفة المشبهة — عموماً — فهى أعجب من ذلك فى دقة الفهم ودقة الوضع وجريان الأوزان والمشتقات فى هذه اللغة على أساس عميق يدل على عراقتها كما يدل على بعد عهد أبنائها بالتفرقة بين المفاهيم الذهنية .

ومن هذه الدقة أن اسم الفاعل لا يوجد فى مواد الكلمات التى لا يقصد بها الحدث فى الزمان ، وإنما توجد الصفة المشبهة وحدها لأنها أوفق لأداء معنى الصفات الملازمة فى صيغة الفاعل أو صيغة الإحداث .

ولهذا تجرى على الألسنة كلمة « كريم » ولا تستخدم كلمة « كارم » مع سهولتها على اللسان فى وصفها المطرد ، لأن الكرم صفة لا تحدث فى كل عطاء أو كل منحة أو كل صنيع معدود من الصنائع الكريمة ، ولكنه صفة ملازمة ولو لم يحدث فعل الكرم غير مرة واحدة أو مرات معدودة ، فإن الذى يعمل عمل الكرماء « كريم » ولو لم تتحدد أعماله ، أو هباته ومروءاته ، ومن قيل إنه « كرم » فأفعال الكرم منتظرة منه على

الدوام وليست كالحادث المرتهن بزمان محدود ، ولو تكاثر أو تعدد حيناً بعد حين .

والمطابقة بين الأحكام والمعانى سرّ من دقائق أسرار النحو والصرف العربيين يخفى على المتعجلين الذين يحسبون اختلاف الأحكام جزافاً يؤخذ بالسماع والتوقيف ولا محل فيه للقياس .

وأظهر ما تظهر هذه المطابقة فى باب الصنعة التى تقتضى الموافقة بين معانى النعوت على حسب المقصود منها . والصفة المشبهة آية الآيات فى توضيح هذه الدقة التى لا نظير للغة العربية فيها عند التفرقة بين الصفات بفروق لفظية تحيط بأعمق ما بينها من فروق المعنى .

فالكريم معطاء والمعطاء كريم ، ولكن صفة الكريم تأتى من فعل لازم ، وصفة المعطاء تأتى من فعل متعد إلى مفعولين ، لأن الكرم يعبر عن الخلق الثابت الذى لا يتوقف على حدث فى زمن محدود . ولكن المعطاء يفعل أفعالاً تجعله موصوفاً بالمبالغة فى الإعطاء ، ويستغنى المتكلم عن صيغة اسم الفاعل مع وجود الصفة المشبهة ، لأن صيغة « الكارم » لو وجدت لا تؤدى المقصود من فعل « كرم » الذى هو صفة دائمة وليس بعمل متكرر كذلك التكرار المقصود من صيغة المعطاء ، ومن الجائز مع ذلك أن يتكرر الإعطاء ولا كرم ، وأن يكرم الإنسان بخليقته ولا يتكرر منه الإعطاء ، أو لا يقدر على الإعطاء ، ومثل هذا الفارق الدقيق بين الصيغ فى الفعل والاسم والدلالة هو منطق اللغة الذى يفهم بالقياس كما

يفهم بالسماع والتوقيف .

وإذا جاءت الصفة المشبهة على وزن « أفعل » كان بها الغنى عن أفعل التفضيل ، لأنها تدل كذلك على صفة ملازمة لا تختلف فى صاحبها بمرات الحدوث ولا بدرجاته ، إلا أن تكون المفاضلة بين موصوفين اثنين فإنها فى هذه الحالة تدل على التفضيل بزيادة فى نوع الصفة لا فى المرات والدرجات ، فيقال هذا أشد بياضاً من ذاك أو أوضح بياضاً من ذاك ، ولا يقال هذا أبيض منه بهذا المعنى إلا لضرورة من ضرورات الشعر ينص عليها .

لا جرم أن اللغة التى تثبت للفاعل درجاته وأنواعه بهذه الدقة جديرة أن تعلو على منال النقد من هذه الناحية إن لم نقل إنها أعلى من منال الناقدين من نواحٍ شتى ، فلا يقال فيها إن تعبيراتها مقصورة على الجملة الفعلية لأنها تبطل « الثبوت » للفاعل ذهاباً مع « القدرية » أو ذهاباً مع سواها .

* * *

ونحن بصدد الكلام على المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول لا يفوتنا أن نعرض للأفعال التى ترد على الدوام مبنية للمجهول وتدل فى الأغلب الأعم على الإصابة بالعلل والطوارئ التى لا عمل فيها لإرادة المصاب ، أو التى يكون المصاب فيها أبداً بمقام نائب الفاعل ولا يكون فاعلا مريداً لفعله . من هذا القبيل كلمات « زكم ، وصرع ، وهزل ، وفلج » وما جرى مجراها .

ومن اللغويين من يقول إن هذه الأفعال بنيت على المجهول اجتناباً لنسبة المرض إلى فاعله فى هذا المقام ، وهو الله .

ولكنه سبب غير صحيح ، لأن العربى قبل الإسلام يقول فى الدعاء « قاتله الله ، وأهلكه الله ، وأبعده الله » ، ولا يتجنب نسبة الفعل إلى الله ، مع أن القتل والهلاك والإبعاد أشد ولا شك من الزكام ، وأولى بالتحرز من ذكر الفاعل — إن كان هو السبب — أن يقع التحرز فيما هو أشد من تلك العلل جمعاء ، وهو الموت .

ولقد نزل القرآن الكريم وفيه آيات النكال والنقمة مقصودة بنسبة هذه الأفعال إلى الله جل وعلا ، لأن نسبتها إليه هى محل العبرة والتذكير .

فليس بناء تلك الأفعال على المجهول تجنباً لذكر الفاعل من عهد الجاهلية ، ولكنها ترد بهذا البناء على قدر عمل المصاب بها ، وليس عمل المصاب بها إلا كعمل نائب الفاعل أو عمل المفعول الواقع عليه فعل الإصابة .

وإننا لنزداد علماً بالدقة فى تكوين هذه اللغة إذا لحظنا أن كلمة « مات » تأتى على غير البناء للمجهول لأنها فعل لازم لا مفعول له غير المصاب به ، ولأن الإصابة بالموت سواء فى كل من مات ولا اختلاف فيه بين المرات والدرجات .

ولمثل هذا السبب ترد الصفة المشبهة من اللازم فى غير الثلاثى ، كالمطمئن والمستقيم وما فى معناهما ، لأن اللازم أقرب من المتعدى إلى

صفة اللزوم ، وأبعد منه عن الحدث المتكرر .

وهذه إحدى المقارنات التى تثبت للغة العربية فضلا لا يثبت لغيرها من لغات الحضارة ، فلعله شفيع لها عند أبنائها الذين يحتاجون منها إلى شفاعة ، جهلا منهم بذنوبهم وجهلا منهم بفضائلها وحسناتها .

obeikandl.com

مقارنة لغوية

فى ضمائر الجنس والعدد

من أقدم ألفاظ اللغة الضمائر وما إليها من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، لأنها وجدت مع أقدم الأسماء فى وقت واحد ، لتنوب عن اسم الشخص المخاطب والغالب ومن هو فى حكمه ، فيقول المتكلم لمن يخاطبه (أنت) ويقول عن الغائب أو الحاضر الذى لا يتجه إليه الخطاب (هو) ويستغنى بذلك عن إعادة الأسماء فى كل خطاب أو إشارة .

ولا يخفى أن الأسماء لا توجد فى القدم دفعة واحدة ولا تزال فى ازدياد وتغيير مع تطور اللغة واتساعها ، فهى — لهذا — لا تصلح كلها للمقارنة بين اللغات المختلفة ، وبخاصة مقارنة اللغات التى يراد بها الدلالة على القدم أو على أحوال اللغات فى مادتها الأولى .

أما الضمائر فهى محدودة معدودة لا يصعب إحصاؤها أو تتبع أدوارها فى تطوراتها وتبديلاتها ، فهى — لهذا — موضوع من موضوعات المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها وهى أدل من الأسماء على عراقة اللغة وتطور استعمالها على حسب الحاجة إليها .

وبهذا المقياس من مقاييس المقارنة يمكن أن يقال إن اللغة العربية أقدم اللغات الحية بلا استثناء ، وإنها من أقدم اللغات جميعاً إذا شملنا

بها اللغات المندثرة التى تعرف بالتعليم ولا يجرى بها الخطاب اليوم بين الأمم الحية .

وبهذا القياس أيضاً يمكن أن يقال إن اللغة العربية أعرقها تطوراً وتدرجاً فى الاستعمال على حسب الحاجة ، فليست مزيتها الكبرى أنها قديمة معرقة وحسب ، ولكنها تضيف إلى ذلك مزية أخرى وهى تمام التطور فى استعمال الضمائر حيث تظل اللغات الحية ناقصة أو جامدة لا تقبل النمو على جذورها الحية من جديد .

أما إنها أقدم اللغات الحية بدلالة الضمائر والأسماء الموصولة فهو ظاهر من احتوائها عليها جميعاً وبقاء أصولها جميعاً فيها إلى اليوم مستعملة لأغراضها التى تناسبها .

فالضمائر فى اللغات الجرمانية واللاتينية هائية أو ذالية أو لامية ، ونعنى بالهائية ما يظهر فيها حرف الهاء ، وبالذالية ما يظهر فيها حرف الدال ومقابلاته فى اللغات الأخرى ، وباللامية ما يظهر فيها حرف اللام كما يظهر فى الألف واللام الموصولة عندنا .

ففى اللغة الإنجليزية تستعمل he (هى) لضمير المذكر الغائب (هو) باللغة العربية وكانت (هيو) تستعمل لضمير المؤنث الغائب heo إلى القرن الثانى عشر ، مقابلة (هى) باللغة العربية .

ومن أسمائهم الموصولة what (هوات) بضم الهاء ، و whose (هوز) وهى تستعمل عندهم كثيراً فى مواضع الذى والتى والإضافة للملكية .

وفى اللهجات الجرمانية والتيوتونية تستعمل (زى) Zij فى الدنمركية و (زيو) فى السكسونية القديمة و (زو) فى الأيسلاندية بمعنى (هى) العربية .

وفى اللغات اللاتينية تستعمل (ال) II بمعنى (هو) وتدخل (ال) التعريف بلفظها ومعناها على بعض الأسماء الإسبانية .

ولا يجوز أن ننسى حرف (التاء) فى هذا المقام ، فإنها — وإن لم تثبت مع كلمات الضمائر كحروف الهاء والذال واللام — إلا أنها تعم فى اللغة العربية للدلالة على التأنيث وتأتى عرضاً فى بعض اللغات للدلالة على التأنيث والتذكير معاً كما جاءت فى توا toi الفرنسية و thon الإنجليزية ، وغيرها .

ويدل هذا على أنها أصيلة فى اللغة العربية مستعارة — أو عرضية — فيما وردت فيه من اللغات الأخرى .

وعلامة التطور أظهر من علامة القدم فى استعمال الضمائر وتحديد مواضعها ، كما هو ظاهر فى الدلالة على الجنس والدلالة على العدد ولا مثيل للغة العربية فى كلتا الدلالتين .

فالجنس فى الأغلب الأعم من اللغات الهندية الأوربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، أى ليس بالمذكر ولا بالمؤنث .

وهذا وضع عقلى مخطئ ، لأن التقسيم الصحيح فى الجنس المتميز أنه مذكر ومؤنث وليس هناك جنس ثالث متميز يسمى بالمحايد بل هناك

أشياء لا جنس لها أصلا يستعار لها الجنس على سبيل المجاز ، فتلحق بالمذكر أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها، وليس هناك جنس ثالث ولو على الشذوذ كما يعرض للذكر المشكل أو للأنثى المشكل ، فإنهما فى حقيقة التقسيم ذكر غير متميز أو أنثى غير متميزة ، ولا ثالث للجنسين يسمى بالجنس المحايد بينهما .

وفى اللغة العربية تمييز بين الضمائر فى حالات الإفراد والجمع لا يعرف لغيرها بعمومه ودقته وتنوع تصريفاته ، فـ (هم) لجمع المذكر و (هن) لجمع المؤنث ، و (أنت) بفتح التاء للمخاطب المفرد و (أنت) بكسرها للمخاطبة المفردة و (أنتم) و (أنتن) للمخاطبين والمخاطبات ، وهذا عدا التمييز بين علامات جمع الأسماء كالمؤمنين والمؤمنات والمتكامين والمتكلمات وعدا التمييز بين الضمائر فى حالات الفعل النحوية والصرفية بالنسبة للجنسين .

ولا توجد لغة حية تلتزم التفرقة على قواعدها المطردة كما تلتزمها اللغة العربية .

ومن أدق الفوارق العقلية الملحوظة فى مسألة الجنس أن اللغة العربية لا تفرق بين الدلالات الجنسية بتقسيمها إلى مذكر ومؤنث أو محايد بين الجنسين ، ولكنها تفرق بينها بتقسيمها إلى ما يدل على العاقل وما يدل على غير العاقل ، وهذا هو التقسيم العقلى المنطقى الصحيح مستقرًّا فى تكوين اللغة لأنها لغة متطورة بالاستعمال إلى ما يناسب الكلام والتفكير ، فالفرق

بين (من وما) فى اللغة العربية هو فرق بين عاقل وغير عاقل وليس فرقاً بين جنس مذكر أو مؤنث وجنس محايد بينهما لا هو بالمذكر ولا بالمؤنث ولا بالمشكل الذى يحسب مذكراً تارة ومؤنثاً تارة أخرى .

ولولا أننا نتكلم هنا عن الضمائر لا ستطردنا إلى الكلمات التى تطلق على الجنسين ويجعلون لها عندهم جنساً نحوياً يسمى بالجنس المشترك Common ولكنه بحث آخر نرجئه إلى غير هذا المقال لأنه يحتاج إلى تفصيل يستوفيه مقال خاص .

* * *

ومن علامات التطور فى ضمائر اللغة العربية دلالتها الصحيحة على العدد كدلالتها الصحيحة على الجنسين أصلا واستعارة .

فالضمائر فى اللغات الهندية الجرمانية لا تعرف غير حالتين لضمير العدد هما حالة الإفراد وحالة الجمع .

ولكن اللغة العربية تعرف لها حالة ثالثة هى حالة المثنى وهو من وجهة التفكير المنطقى ليس بالمفرد ولا بالجمع ، فإن اثنين لا يكونان جماعة من الناس أو غيرهم ، والواحد لا يقابل حالة الجمع وحدها بل يقابل أيضاً حالة الواحد مع واحد آخر لا أكثر ، وليس واحد وواحد بالكثرة الجماعية ، ولكنهما واحدان غير منفردين .

والدقة البالغة فى اللغة العربية أنها لا ترى لزوماً عقلياً لتنويع ضمائر

الثلاثة وما فوقها ، لأن الفرق بين الثلاثة والأربعة كالفرق بين الثلاثة والعشرة والعشرين ، ليس فرقاً فى كنه (الجمعية) أو فى الخاصة الجمعية ، ولكنه فرق فى صغر الجماعة وكبرها ، فالثلاثة جماعة صغيرة والألف جماعة كبيرة ، وقد تكون الألف جماعة صغيرة بالقياس إلى عشرات الملايين ، وكلها (جماعة) من وجهة الحد العقلى أو الحد المنطقى ، وإن كانت من وجهة الحساب جماعة صغيرة وجماعة كبيرة وجماعة أصغر أو جماعة أكبر ، على حسب المقدار الحسابى الذى لا يحصر فى تحديد معنى الجمع والتثنية والإفراد .

وتتم الدقة حين نلاحظ أن اللغة العربية تستدرك التفرقة بين الضمائر بالتفرقة بين جموع القلة وجموع الكثرة ، فإن التفرقة بين الثلاثة والألف بضمير خاص غير معقولة فى باب التفرقة بين الجماعة وغير الجماعة ، ولكن التفرقة بين جمع للقلة وجمع للكثرة هو المعقول فى حساب الفكر وفى حساب الأرقام على السواء ، وإن السامع ليدرك من مجرد السماع أى الجمعين يدل على القلة وأيهما يدل على الكثرة مع اختلاف الأوزان بين بعض الكلمات ، فلا التباس بين دلالة أبسطة وبسط ولا بين دلالة أرغفة ورغفان ، ولا بين دلالة أقفل وقفول ، لأن السامع العربى يفهم على الأثر أن أبسط وأرغفة وأقفلة للقلة وأن (بسط ورغفان وقفول) للكثرة مع اختلاف أوزان فعول وفعلان وفعل بضم الفاء والعين .

ولا بد لهذا الاطراد فى الاستعداد لفهم هذه الفروق من أصل صوتى

أو اصطلاحى متشابه يرجع إليه ارتباط كل وزن من هذه الأوزان بمعنى القلة أو بمعنى الكثرة . وقد يكون للأصل الصوتى ارتباط بالإشارة المصاحبة لإظهار الحيز أو الصورة المقللة ، والمكثرة على حسب المشاهدة بالنظر ، وكل ذلك مما يصعب تحقيقه الآن ، ونحاول أن نحقق بعضه على التقريب جهد المستطاع ، ولكنه يشير على جميع الحالات إلى القوانين العريقة التى عملت فى هذه اللغة الجميلة الوافية عملها العميق ، فبلغت مبلغها الذى لا مثيل له بين اللغات من التطور الوافى والتمييز المفيد .

openkandl.com